فان الخفض يغني عنها اجيب بانه نص عليهما لتدخل الاسما
المبنية نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيهما بل هي في محل خفض لان اعراب
المبني محلي فان قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل
ولا اثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي
في محل خفض ليس بخفض هنا فلا ينافي اوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف
الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله
والله ما ليلي بنام صاحبه ولا يخالط الليان جانبه
وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول اخر نعم السير على بئس العير
ونحو ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا دخل على اسم محذوف
والاصل في الاول ما ليلي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول
فيه نعم الولد ومثله على بئس العير فانه ثمة انما قصر المصنف على
هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال
السيوطي في الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم
عددها فمن اراد الوقوف عليها فليراجع قوله وعلامة الفعل اي ما صدق
عليه هذا اللفظ من الافراد اعم من ان يكون من افراد الماضي كقام او الم
المضارع كيقوم او الامر كقم وليس المعنى ان العلامة للفظ فعل بل لافراد
هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا
يقبل العلامات التي ذكرها كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا
وحاشا اذا نصبت وحب من حبذا وكي بمعنى ان تفعل وقال
الشاطبي ان هذه افعال ماضية تقبل تا التانيث بالنظر الى اصلها
وعدم قبولها لما عارض لان العرب التزمت تجردها عن التا والعبرة بالا
بالاصل فعلى هذا يصح ان يراد جميع افراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدا
وقوله قد خبر ولا يخفى ان قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه
والجواب ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا
عنه بمعنى لفظه وهذا لا ينافي انه لا يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن
معناه وتحصله انه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح ان يخبر
به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل ايضا فانه لا يصح ان يخبر عنه
فان اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك ضرب
فعل ماض قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا اريد لفظه يخبر عنه
كما

كما في قولك ضرب فعل ماض اي هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسـ
المسئلة ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما
وفعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي على ما ذهب اليه
التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ اريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون
من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشي بعينه غير متناولة غيره
وقيل من اعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك
الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى
جسق ٢ الوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلاثة
احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام
في جواز الاخبار عن الفاظها سوا كانت موضوعة او مهملة ودعوى ان
الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسما
بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات
الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام
الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به
نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد
وتشخيصه بل تحضرهو بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك
الحضور فيكون الحاصل ان اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة
العلم في جريان احكام الاسم عليه سوا كان مهملا او مستعملا لكن اجرا احكام
الاسم عليه واثبات خواصه له يويد المذهب الاول وهو مذهب السعد
وللسيد ان يقول انما قبل احكام الاسم وخواصه لكونه في تاويل الاسم المفرد
وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدي لكونها النفاسة
وعموم نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد اوابد الفوايد فان
قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب
وقع مبتدا يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد حرف بانها حرف وضرب
بانه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدي عين الخبر والجواب ان معنى
قولنا قد حرف اي ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من
نحو قد قام زيد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدا فانها اسم
لارادة لفظها وكذا يقال في ضرب فعل فتفطن قوله قد اي الحرفية وانما
لم نقيدها بذلك لانها المرادة عند الاطلاق وتخرج الاسمية وهي تستعمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)